جامعة الملك عبد العزيز
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي

سلسلة المطبوعات بالعربية (١٧)

دراسات في الاقتصاد الإسلامي

بحوث مختارة
من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مقدمة

في عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) دعت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة إلى عقد أول مؤتمر عالمي للاقتصاد الاسلامي بمكة المكرمة، اجتمع فيه العشرات من علماء المسلمين ومفكريهم وقد أتى هذا المؤتمر بثماره في أكثر من صورة، ففي خلال السنوات التي مرت من تاريخه اتضحت اتجاهات عديدة وتطورات هامة في علم الاقتصاد الاسلامي من خلال المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت في بعض بلدان العالم الاسلامي وخارجها وكذلك من خلال الأبحاث التي نشرت فى المجلات العلمية وغيرها. وقد كان للمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجدة ـ وهو احدى ثمار المؤتمر الأول ـ دور رئيسي فى هذا المجال الأخير بمساهمته الفعالة في اقتراح البحوث الأكثر أهمية في مجال الاقتصاد الاسلامي وفي مناقشة خطوطها الرئيسية ومراجعتها بواسطة علميين متخصصين ثم نشرها من بعد ذلك.

ومهما كان الأمر فقد ظهرت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى دفع مسيرة البحث في الاقتصاد الاسلامي وإلى ترشيد هذه المسيرة فالطلاب المسلمون في معظم كليات الاقتصاد والتجارة في جامعات العالم الاسلامي مازالوا يتلقون محاضراتهم في النظرية الوضعية دون أن يكون لهم نصيب فى التعرف على القواعد الاقتصادية المشتقة من الكتاب والسنة أو من الفكر أو التاريخ الاقتصادي الاسلامي. وفى عدد محدود جداً من جامعات العالم الاسلامي أدخلت دراسة الاقتصاد الاسلامي ضمن الدراسات الأخرى وظهرت بعض المؤلفات الجامعية التي تتعرض لقواعد هذا العلم. أما على مستوى الأبحاث والدراسات العليا فما تزال الدائرة غير محددة المعالم والتنسيق مطلوب، ولاشك، بين جهود الباحثين والدارسين هنا وهناك.

ومن ملامح المرحلة الحاضرة أيضاً حداثة التجربة الاقتصادية الاسلامية فى وقتنا الحاضر. وهذا أمر يؤثر بالطبع تأثيراً مباشراً على تقدم العلم من زاويته التجريبية. فالتجربة الاقتصادية الاسلامية المعاصرة مازالت محدودة بتجربة عدد محدود جداً من المصارف التي قامت على أساس الغاء التعامل بالربا ومن ثم التحول من نظام الإقراض اعتماداً على مسئولية المدين وحده إلى نظم اسلامية تعتمد على مشاركة صاحب رأس المال لصاحب المشروع فى المخاطرة عن طريق الوساطة المصرفية. ولكن الطريق أمام هذه المصارف مازال طويلاً.

ان المسيرة العلمية لاتتوقف أبداً في أي زمان من الحقول متى بدأت في أي زمان أو في أي مكان. ومن هذا المنطلق فإن مزيداً من التحدي يفرض نفسه فرضاً على كل من يعملون فِ حقل الاقتصاد الاسلامي حتي ينموا حصيلتهم العلمية ويطوروها وحتى يخرجوا بنظريات علمية متماسكة ومتناسقة فى مجالات الاستهلاك والانتاج والتوزيع والتنمية، نظريات تؤكد امكانية تحقق نظام اقتصادي قائم على الفكر الاسلامي وتؤكد أيضاً أن هذا النظام لابد وأن يتسم بالاتزان فيكفل استمرارية التقدم في ظل الاستقرار، ويضمن العدالة والأمن للجميع.

إن هذا التحدي العلمي الذي يواجهه كل المهتمين والعاملين في مجال الاقتصاد الاسلامي ليزداد خطورة وأهمية فى ظل ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعي التي تعيش فيها بلدان العالم الاسلامي. فهذه الظروف تفرض نفسها فرضاً على العاملين في كافة مجالات العلوم وترغمهم على البحث عن مخرج منها وعن حلول مناسبة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أصبحت المناقشات والدراسات الخاصة بالتنمية أمراً شائعاً في بلداننا الاسلامية. وأقدمت الحكومات على وضع الخطط والسياسات الهادفة إلى زيادة معدلات تكوين رأس المال ودفع عجلة التقدم التقني وخاصة في الصناعة مع

العمـل على تطوير القطاع الأولي بحيث يمكن أن يساهم في تنمية القطاعات الأخـرى بالعمـل الفائض أو بالمدخرات. وكذلك العمل على توسيع الأسواق داخليـاً وخارجياً. كل هذا بهدف رفع متوسط الكفاءة الانتاجية للعامل داخل الاقتصاد وهو الأمر الذي يعني زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

إلا أن واقع التجربة يدل على أن أكثر بلداننا الاسلامية لم تحقق بعد النجاح الذي نطمع فيه في مجال التنمية الاقتصادية. ومازالت تعاني بشدة من انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد والذي أدى إلى آثار اقتصادية متتالية على مستوى النشاط الاقتصادى، وإلى تعثر خطوات التصنيع وبطء عملية التقدم التقني وبقاء النشاط الأولى في ظروف الركود وفوق ذلك أصبحت التبعية الاقتصادية للعالم الخـارجي، ظاهـرة واضحـة. إن رجـال الاقتصاد الاسلامي مطالبون في هذه الظروف ببذل كل مايملكون من جهد في تحليل مشكلة التخلف الاقتصادي من منظور اسلامي. كيف نشأت هذه المشكلة؟ ولماذا استمرت؟ ثم إنهم مطالبون أيضاً بابراز العلاج الاسلامي لها، أو كيفية الخروج من أسرها في إطار العقيدة والشريعة الاسلامية.

ولاشك أن تقديم علاج لمشكلة التخلف أو محاولة التنمية على أسس اسلامية سوف يكون محل مراقبة من الجميع مسلمين وغير مسلمين. فمشلكة التخلف ذات صبغة عالمية حيث يعانى منها أكثر من ثلثي سكان عالمنا المعاصر. والجميع ينتـظر علاجـاً لها. والعـلاج الذي يمكن أن يقدمه رجال الاقتصاد الاسلامي لمشكلة التخلف لابد وأن يؤكد للعالم المعاصر كما أكد للعالم منذ أربعة عشر قرنا مضت أن الاسلام هو السبيل الأوحد للخلاص من المعاناة في الدنيا وفي الآخرة. وهنا يكمن التحدي لعلم الاقتصاد الاسلامي ولعلمائه في عصرنا الحاضر.

هذه المعاني والأفكار في مجالات التمويل والتوزيع والتنمية لايمكن أن توضع موضـع العمـل والتنفيذ دون أن يكون هناك حوار ونقاش وتقديم لها من قبل

المهتمين والمتخصصين ومن هنا وبعد سبع سنوات من عقد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامي عقد في اسلام أباد بالباكستان المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي في عام ١٤٠٣ (١٩٨٣) وتقدم عدد من الاقتصاديين المسلمين بأبحاث جديدة في حقل التنمية والتوزيع والتمويل من منظور اسلامي. وقد قدم جزء من هذه الأبحاث باللغة العربية بينما قدم الجزء الآخر باللغة الانجليزية. وفى هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث التي قدمت باللغة العربية وخضعت للمناقشات والحوار من قبل الحضور وطلب من المؤلفين تنقيحها بناء على مادار حولها.

واستجاب عدد من الباحثين لطلب المركز وأعادوا النظر فى أبحاثهم وأرسلوا لنا الصيغة المنقحة وهي التي يجدها القارىء فى هذا الكتاب. أما الأبحاث التي لم تراجع بعد مناقشات المؤتمر أو رأى المركز أن نشرها بصيغتها الأولى لايحقق الهدف المنشود من نشر هذا الكتاب فقد اكتفينا بتوضيح معالمها الهامة.

وقد قدمت للمؤتمر أحد عشر بحثاً باللغة العربية، ثلاثة منها سوف نكتفي باعطاء ملخص عنها وأما الباقي فسوف نعرض الصيغ المنقحة مع التعليقات الخاصة بها ما أمكن. ويمكن أن نتبين الاتجاهات الرئيسية التالية لموضوعات الأبحاث المنشورة:

١ ـ الحاجات: تعتبر قضية الحاجات من أهم القضايا المطروحة في الفكر الاقتصادي وتوضيح مفهومها في الاسلام وأنواعها وكيفية توفيرها في الدولة الاسلامية من الأمور التي لابد أن يتعرض لها مؤتمر جعل التوزيع والتنمية والتمويل مواضيع له. ولقد قدم في المؤتمر بحثان عن الحاجات أحدهما قدمه الدكتور/ عابدين أحمد سلامة (توفير الحاجات الأساسية في ظل الدولة الاسلامية) والآخر قدمه الدكتور/ عبدالله عبدالعزيز عابد (مفهوم الحاجات في الاسلام وأثره على النمو الاقتصادي).

٢ ـ قضايا التوزيع : إن توزيع الثروات والموارد ذو أهمية بالغة اختلفت فيه الأنظمة الاقتصادية أيما اختلاف، وإن كانت هذه المسألة في حاجة إلى مؤتمر خاص ، إلا أن المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي تعرض لبعض جوانبها الهامة وناقش بحثين أحدهما للدكتور/ محمد أنس الزرقاء (نحو نظرية اسلامية معيارية للتوزيع، والآخر للدكتور/ روحي اوزجان (نظام نفقات الأقارب في الفقة الاسلامي).

٣ ـ من فقهيات التمويل والاستثمار: في قضايا التمويل والاستثمار برزت حركة البنوك الاسلامية المعاصرة وكان لابد من التعرض لها في هذا المؤتمر فقدم الدكتور/ رفيق المصري بحثاً عن النظام المصرفي الاسلامي تضمن الكثير من فقهيات التمويل والاستثمار كما أن الدكتور/ حسن عبدالله الأمين قدم بحثاً حول الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة والذي شاع استعماله في البنوك الاسلامية المعاصرة.

٤ ـ آفاق في التنمية الاقتصادية : التنمية هي قضية العصر ومحور الحوار بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وقد قدم للمؤتمر أربعة بحوث تدور في فلك التنمية، الأول للدكتور/ عبدالرحمن يسري (العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية) والثانى للدكتور/ محمد أبو الاجفان (الوقف على المسجد فى المغرب والأندلس وأثره في التنمية والتوزيع) والثالث للدكتور/ عبدالملك السيد (الوقف الاسلامي والدور الذي لعبه في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاسلام)، والرابع والأخير للدكتور/ أحمد الصفتى (المال والبنون وحتمية التوازن الذهبي).

٥ ـ تعليم الاقتصاد الإسلامي: تواجه المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامى تحدياً كبيراً في تعليم الاقتصاد الاسلامي بعد أن غزت الجامعات أنماط التعليم الغربي بما يحمله من توجهات وأفكار ومبادىء. وحيث إن أكثر الذين حضروا

المؤتمر من الجامعات فإن موضوع تعليم الاقتصاد الإسلامي قد طرح وقدم فيه الدكتور على عبدالرسول تصوراً عن مقررات اقتصادية ذات صبغة إسلامية سوف نشير إليه في كتابنا هذا باختصار.